JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في الصياغة التشريعية وصياغة السياسات

28 ديسمبر 2026 – 8 يناير 2027

نيويورك

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في الصياغة التشريعية وصياغة السياسات

المرجع: 368_12997 **التاريخ:** 28 ديسمبر 2026 – 8 يناير 2027 **المكان:** نيويورك **الرسوم:** GBP 14000

الصياغة التشريعية وصياغة السياسات دورة تدريبية متقدمة مدتها أسبوعين للمستشارين القانونيين والموظفين القانونيين في الجهات الحكومية ومختصي الامتثال الذين يحولون قرارات السياسة إلى لوائح وقواعد داخلية ملزمة، وتنتهي بإعداد مشروع أداة تنظيمية مشروح. فالجهات العامة والشركات تصدر القواعد اليوم بوتيرة أسرع، بينما تتفحص المحاكم والمدققون والجمهور كل ثغرة في الصياغة. وتتناول جوبيتر برايم للتدريب الصياغة التشريعية وصياغة السياسات بوصفها صنعة بنية ودقة.

لماذا تهم الصياغة التشريعية وصياغة السياسات الآن

ثلاث قوى تشكل صناعة القواعد اليوم: فرق السياسات تنتظر تحويل القرارات سريعا إلى نصوص قابلة للتطبيق، والنشر الرقمي يتيح لكل صاحب مصلحة مقارنة الأحكام والطعن فيها سطرا بسطر، والمنشآت مطالبة بمواءمة قواعدها الداخلية مع متطلبات خارجية متزايدة. ومكتب الصياغة الذي يبني الأدوات بوضوح ويضبط تعريفاته يقلل المنازعات وييسر التنفيذ ويكسب الثقة، أما الذي يصوغ بتساهل فيخلق ثغرات وأحكاما متعارضة وتعديلات متكررة. وتستند الدورة إلى المبادئ المستقرة للصياغة التشريعية في تقاليد القانون العام والقانون المدني، ومنها الصياغة بلغة واضحة وتقييم الأثر التنظيمي RIA، معروضة بعبارات عامة.

المستفيدون من الصياغة التشريعية وصياغة السياسات

- المستشارون الذين يحولون قرارات الوزراء أو مجالس الإدارة إلى مشروعات لوائح وأنظمة داخلية
- موظفو السياسات الذين يعدون تعليمات الصياغة ويستشيرون أصحاب المصلحة في القواعد المقترحة
- قادة الامتثال الذين يكتبون السياسات والإجراءات ومدونات السلوك الداخلية
- مراجعو التشريعات الذين يتحققون من اتساق المشروعات مع الأدوات الأعلى مرتبة
- موظفو الأمانة الذين يديرون التعديلات والنصوص الموحدة والنشر الرسمي

وتكسب وحدة السياسات ونظيرتها القانونية أكثر من غيرهما حين تحضران معا، لأن تعليمات الصياغة والنص المصوغ ينتقلان بينهما عندئذ دون إعادة عمل متكررة.

قدرات الصياغة التشريعية وصياغة السياسات

يتعلم المشاركون الانتقال من نية السياسة إلى أداة متماسكة تصمد بنيتها وتعريفاتها واستثناءاتها أمام التدقيق.

- تصميم هيكل اللائحة من الديباجة حتى الأحكام الانتقالية — صاحب السياسة الذي يعتمد النطاق
- تحديد التعريفات والشروط والاستثناءات التي تسد الثغرات دون تجاوز — جهة التنفيذ التي تطبق القاعدة
- الموازنة بين البدائل التشريعية وأهداف السياسة وكلفة التطبيق — صناع القرار المفاضلون بين الأدوات
- تطبيق أعراف الإحالة والترقيم والتوحيد — جهة النشر التي تحفظ النص الرسمي
- اختبار المشروع بحثا عن تعارضه مع القانون الأعلى والقواعد القائمة — المراجع القانوني الذي يجيز الأداة
- إيصال خيارات الصياغة عبر مذكرة إيضاحية — أصحاب المصلحة الذين تجري استشارتهم في المقترح

مصطلحات الصياغة التشريعية وصياغة السياسات الأساسية

- تعليمات الصياغة — مذكرة مكتوبة من صاحب السياسة تحدد للصائغ الأهداف والنطاق والقيود.
- صيغة الإصدار — العبارة الافتتاحية في الأداة التي تبين السلطة التي صدرت بموجبها.
- الحكم الموضوعي — مادة تنشئ حقوقا أو واجبات أو صلاحيات أو محظورات، بخلاف النصوص الوصفية أو الإجرائية.
- الحكم الانتقالي — قاعدة تنظم معاملة المسائل الجارية عند نفاذ أداة جديدة.
- المذكرة الإيضاحية — وثيقة مرافقة تشرح الغرض والأثر والمسوغات لكل جزء من المشروع.
- شرط الانقضاء — حكم ينهي الأداة أو مادة منها تلقائيا ما لم تجدد.

الصياغة التشريعية وصياغة السياسات يوما بيوم

اليوم 1: مشهد صناعة القواعد

- هرم الأدوات القانونية — القوانين واللوائح والأنظمة الداخلية والسياسات
- رسم دورة السياسة العامة — موضع الصياغة في صنع القرار
- تقاليد الصياغة في القانون العام والقانون المدني — خيارات الأسلوب والبنية
- أساسيات تقييم الأثر التنظيمي — اختبار الحاجة قبل الصياغة
- دور الصائغ وأخلاقياته — الحياد والسرية والتقدير المهني

اليوم 2: من السياسة إلى التعليمات

- نموذج تعليمات الصياغة — الأهداف والنطاق والقيود
- بيانات مشكلة السياسة — تحديد الخلل الذي تعالجه القاعدة
- مصفوفة البدائل التشريعية — لائحة أو دليل إرشادي أو مدونة طوعية
- خطة استشارة أصحاب المصلحة — جمع الآراء قبل تثبيت النص
- سجل الأسئلة الاستيضاحية — سد الفجوات مع أصحاب السياسات

اليوم 3: هندسة الأداة التنظيمية

- الهيكل العظمي للأداة — العنوان والديباجة وصيغة الإصدار والأبواب
- الترتيب المنطقي للأحكام — العام قبل الخاص
- الجداول والملاحق — نقل التفاصيل الفنية خارج المتن
- مواد النفاذ والتطبيق — متى تسري القواعد وعلى من
- الأحكام الانتقالية والاستبقائية — حماية المسائل الجارية

اليوم 4: التعريفات والمصطلحات

- التعريف الحاصر مقابل التعريف الدال — اختيار الأسلوب المناسب
- صيغتا يقصد به ويشمل — التعريفات الجامعة والتعريفات المفتوحة
- سجل المصطلحات الموحد — مفهوم واحد ومصطلح واحد
- الصياغة المحايدة جنسا وعددا — تجنب الاستبعاد غير المقصود
- أحكام التفسير — القواعد الافتراضية لقراءة الأداة

اليوم 5: الشروط والاستثناءات والصلاحيات

- الشروط الواقفة والفاسخة — مسببات نشوء الحقوق والواجبات
- الاستثناءات والقيود — استثناءات ضيقة دون ثغرات
- صياغة السلطة التقديرية — الحدود والمعايير والتسبيب
- مواد التفويض — الإذن بإصدار قواعد فرعية بأمان
- صياغة المخالفات والجزاءات — التناسب واليقين

اليوم 6: الغموض واللغة الواضحة

- تصنيف الغموض — الالتباس اللفظي والتركيبي والسياقي
- أساليب الصياغة بلغة واضحة — جمل قصيرة وبناء للمعلوم
- تدقيق العبارات النمطية — التخلي عن مع عدم الإخلال وفيما بعد
- التقسيم إلى بنود وقوائم — تفكيك الشروط المركبة إلى خطوات واضحة
- اتساق الصياغة ثنائية اللغة — مواءمة النسختين العربية والإنجليزية

اليوم 7: الإحالات والتعديل

- الإحالات الداخلية — الدقة دون إحالات دائرية
- أعراف الترقيم — الأبواب والمواد والفقرات والبنود الفرعية
- أدوات التعديل — صيغ الإضافة والاستبدال والإلغاء
- النصوص الموحدة — الاحتفاظ بنسخة سارية معتمدة
- مواد الانقضاء والمراجعة — إدراج تقييم دوري مجدول

اليوم 8: السياسات والقواعد الداخلية

- إطار السياسات المؤسسية — مستويات السياسة والمعيار والإجراء والدليل
- صياغة مدونة السلوك — قواعد سلوكية قابلة للتطبيق
- مصفوفة تفويض الصلاحيات — حدود الاعتماد في القواعد المكتوبة
- أمثلة قطاعية — قواعد الترخيص الصحي وأنظمة خدمات المرافق
- ضبط إصدارات السياسات — سجلات الاعتماد ودورات المراجعة

اليوم 9: التدقيق والمراجعة المتبادلة

- فحص المشروعية — التحقق من سند الصلاحية لكل حكم
- فرز التعارض — القانون الأعلى والقواعد المتداخلة
- بروتوكول المراجعة المتبادلة — ملاحظات منظمة على نص المشروع
- كتابة المذكرة الإيضاحية — الغرض والأثر مادة بمادة
- اختبار جاهزية التطبيق — النماذج والأدلة وقدرة جهة التنفيذ

اليوم 10: ممارسة إعداد مشروع الأداة التنظيمية المشروح

- من التعليمات إلى النص — تطبيق نماذج اليوم 2 على سياسة فعلية
- بناء الهيكل — تطبيق هندسة اليوم 3 على المشروع
- جولة التعريفات والاستثناءات — تطبيق أساليب اليومين 4 و5
- جولة المراجعة المتبادلة — تطبيق تدقيق اليوم 9 على مشروعات الزملاء
- مشروع الأداة التنظيمية المشروح — النص والحواشي الإيضاحية وأسئلة الاستشارة

تطبيق الصياغة التشريعية وصياغة السياسات بعد الدورة

- تدقيق لائحة قائمة أو سياسة داخلية بحثا عن مصطلحات غير معرفة واستثناءات فضفاضة وإحالات معطوبة، واقتراح أداة تعديل لها.
- اعتماد نموذج موحد لتعليمات الصياغة وقائمة فحص للمراجعة المتبادلة في الأداة التالية التي تعدها الوحدة.

أسئلة حول الصياغة التشريعية وصياغة السياسات

ما الصياغة التشريعية وصياغة السياسات ولماذا تهم الآن؟

الصياغة التشريعية وصياغة السياسات هي الأساليب التي تحول قرارات السياسة إلى لوائح وأنظمة وقواعد داخلية واضحة وقابلة للتطبيق. وتهم الآن لأن القواعد تصدر أسرع وتخضع لتدقيق أشد، فيقود الغموض سريعا إلى منازعات وتعديلات.

من يستفيد أكثر من دورة الصياغة التشريعية وصياغة السياسات؟

يستفيد أكثر المستشارون القانونيون والموظفون القانونيون الحكوميون وموظفو السياسات ومختصو الامتثال. فهم يعدون تعليمات الصياغة ويكتبون الأدوات ويراجعونها بحثا عن التعارض، وخياراتهم تحدد إمكان تطبيق القواعد باتساق.

كيف تختلف دورة الصياغة التشريعية وصياغة السياسات عن دورة صياغة العقود؟

تتناول دورة صياغة العقود الاتفاقات بين الأطراف. أما هذه الدورة فتتناول أدوات تلزم فئات واسعة أو منشآت كاملة، فتركز على السلطة والتدرج والتعريفات والاستثناءات وأساليب التعديل والاستشارة بدلا من الشروط التجارية المتفاوض عليها.

ماذا تعود به من دورة الصياغة التشريعية وصياغة السياسات؟

تعود بمشروع أداة تنظيمية مشروح مبني على سياسة حقيقية، بنص منظم ومصطلحات معرفة وحواش إيضاحية وأسئلة استشارة، إضافة إلى نماذج لتعليمات الصياغة والمراجعة المتبادلة تستطيع وحدتك إعادة استعمالها.

الصياغة التشريعية وصياغة السياسات: الطريق إلى الأمام

يمنح مشروع الأداة التنظيمية المشروح أصحاب السياسات والمراجعين القانونيين نصا مشتركا للنقاش. وأول استخدام له هو قرار طرح المشروع للاستشارة، يتخذه صاحب السياسة بعد الإجازة القانونية. وبعد انتهاء الاستشارة تستحق التعريفات والاستثناءات مراجعة جديدة، لأن ملاحظات أصحاب المصلحة تكشف عادة الحالات التي لم يتوقعها الصائغ. ويعود إليه المراجعون عند كل تعديل لاحق للتحقق من بقاء البنية متماسكة.